جماعات تحذر من اتفاق إعادة الروهينغا إلى ميانمار

نازحون من الروهينغا

«وكالات» : حثت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وجماعات أخرى على إعادة النظر في خطة إعادة اللاجئين الروهينجا المسلحين إلى ميانمار، وسط مخاوف بإعادتهم قسرا دون ضمانات مثل منحهم الجنسية بعد أن فروا إلى بنغلادش هربا من إراقة الدماء في ميانمار.

وتأتي الدعوات في الوقت الذي ارجأت فيه بنغلادش إعادة الروهينجا إلى ميانمار التي كان من المقرر أن تبدأ اليوم الثلاثاء، لأن عملية الحصر والتحقق ممن ستتضمنهم قائمة العائدين لم تستكمل.

وقال رئيس المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في جنيف فيليبو غراندي: «حتى تتحقق إعادة اللاجئين بشكل سليم وتكون مستدامة وقادرة على الاستمرار بحق، يجب التعامل مع عدد من الأمور، وهو ما لم نسمع حاليا أنه حدث».

وفر أكثر من 655500 من الروهينجا المسلمين إلى بنغلادش العام الماضي، بعد حملة القمع التي شنها جيش ميانمار في الجزء الشمالي من ولاية راخين، وسط تقارير شهود بوقوع جرائم قتل ونهب واغتصاب، ويعتبر كثيرون من الأغلبية البوذية في ميانمار الروهينجا مهاجرين غير شرعيين من بنغلادش، ووصفت الأمم المتحدة حملة القمع في ميانمار بالتطهير العرقي للروهينجا.

وقال غراندي إن من المهم تأسيس آلية في ولاية راخين للعائدين، وأشار إلى أن المفوضية حاليا لا تتمكن من الحركة بحرية وأداء عملها هناك.

وكانت ميانمار وبنغلادش اتفقتا الشهر الحالي على الانتهاء من إعادة طوعية للاجئين خلال عامين، وتقول ميانمار إنها أقامت مركزي استقبال ومخيما مؤقتا قرب الحدود في ولاية راخين لاستقبال أول عائدين.

وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان اليوم إنه يجب أن تعلق بنغلادش الخطة تماما إذ أنها «تهدد سلامة اللاجئين وأمنهم».

وأشارت الخطة مخاوف في مخيمات اللاجئين في بنغلادش من أن الناس قد يرغمون على العودة مع غياب ضمانات تحقق لهم الأمن.

البرلمان الأوروبي يقرر توزيع مقاعد بريطانيا على الأعضاء

البرلمان الأوروبي

أعطت لجنة الشئون الدستورية بالبرلمان الاوروبي أمس الضوء الاخضر لزيادة عدد مقاعد إسبانيا من 54 إلى 59، اعتبارا من انتخابات مايو 2019 نتيجة خروج بريطانيا.

ووافق أعضاء اللجنة على المقترح بتأييد 21 صوتا ومعارضة 4 ضد التقرير الذي يقترح توزيع الـ73 الذين يشغلهم نواب بريطانيين على باقي الشركاء، والذي يستفيد منه على وجه الخصوص كل من إسبانيا وفرنسا وإيطاليا وهولندا.

وسيرتفع عدد مقاعد فرنسا من 74 إلى 79 وإيطاليا من 73 إلى 76 وهولندا من 26 إلى 29.

كما ستفوز ايرلندا بمقعدين لتصل إلى 13 مقعدا وستفوز كل من الدنمارك واستونيا وكرواتيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا بمقعد.

وستظل باقي الدول بنفس عدد النواب بما فيها المانيا التي تواجه انتقادات بتمثيلها الكبير بـ96 من إجمالي 751.

ولايزال هذا التوزيع بحاجة لموافقة من قبل البرلمان الأوروبي بالكامل وحكومات الدول الأعضاء بالتكتل.

الشرطة الأسترالية تعتقل امرأة بتهمة تمويل «داعش»

سيدني - «وكالات» : ذكرت الشرطة الأسترالية أمس الثلاثاء أن امرأة اعتقلت في غربي سيدني بزعم تورطها في تمويل تنظيم داعش.

وأفاد بيان صادر عن مركز شرطة باراماتا بأنه تم احتجاز المرأة (40 عاما) من جيلدفورد في غربي سيدني من قبل فريق مشترك لمكافحة الإرهاب، واقتيدت إلى مركز شرطة باراماتا.

ووجهت إلى المرأة 5 تهم بتعمد توفير وجمع الأموال لتنظيم داعش، رغم علمها بأن مصنف كجماعة إرهابية، وتصل عقوبة هذه التهمة إلى سجن 25 عاما.

وقالت الشرطة إن المرأة حولت في فبراير 2015 أموالا لتمويل التنظيم.

وتم رفض الإفراج عنها بكفالة وستمثل أمام محكمة محلية في وقت لاحق أمس.

وأضافت الشرطة أن الاعتقال جاء نتيجة تحقيق بدأ في يونيو 2015 للتحقيق في أنشطة عدة أشخاص يعتقد أنهم متورطون في أنشطة إرهابية.

وفي 2016، اعتقلت طالبة في سيدني خلال العملية نفسها بزعم أنها ساعدت في جمع أموال لصالح داعش.

وأشاد رئيس الوزراء مالكوم تيرنبول بعمل الشرطة ووصفه بأنه «ممتاز».

تايوان لا تستبعد احتمال هجوم من الصين

قالت رئيسة تايوان تساي إينج وين، إنها «لا تستبعد احتمال أن تهاجم الصين الجزيرة، وذلك في وقت يشهد تزايدا في حدة التوتر بين الجانبين، وتكثيفا للتدريبات العسكرية الصينية قرب تايوان».

وتتخذ بكين موقفاً يزداد عداء إزاء تايوان، التي تعتبرها الصين إقليما مارقا، وذلك منذ انتخاب تساي زعيمة الحزب التقدمي الديمقراطي المؤيد للاستقلال رئيسة قبل عامين.

وتظن الصين أن تساي تعمل باتجاه الاستقلال الرسمي، وهو خط أحمر بالنسبة لزعماء الحزب الشيوعي في بكين، رغم أن رئيسة تايوان قالت إنها تسعى لإبقاء الوضع الراهن على ما هو عليها وإنها ملتزمة بالحفاظ على السلام.

وفي الشهور الأخيرة كثفت الصين من التدريبات العسكرية حول تايوان مما أثار قلق تايبه. وتقول الصين إن «التدريبات روتينية لكنها لن تتساهل في أي محاولة من جانب الجزيرة لإعلان الاستقلال».

وقالت تساي في مقابلة أذاعها التلفزيون التايواني في ساعة متأخرة، أمس الإثنين، حين سئلت عن احتمال شن الصين هجوما على تايوان: «ما من أحد يمكن أن يستبعد هذا الاحتمال، نحتاج لأن نرى إن كان واضعو السياسات هناك عقلاء أم لا».

وأضافت «عندما تنظر إلى الأمر (العلاقة بين البلدين) من منظور إقليمي، سيتحتم على أي واضع سياسة عاقل أن يفكر بعناية شديدة فيما إذا كان شن حرب خياراً من ضمن الخيارات».

وتابعت «عندما تواجه حكومتنا مقاومة وضغطا من الصين، فسنجد طريقتنا في مقاومة هذا. هذا شيء مهم جداً».

وفيما يتعلق بالدوريات الصينية التي تجوب المياه حول تايوان أو غيرها من الأنشطة العسكرية قالت، إن «جيشنا يرقب كل شاردة وواردة في نطاق متابعته».

ولم تستبعد الصين قط استخدام القوة لإخضاع تايوان لسيطرتها.

وتبادلت الصين وتايوان أيضاً الاتهامات هذا الشهر بشأن فتح بكين مسارات جوية جديدة للرحلات المدنية بالقرب من جزر خاضعة لسيطرة تايبه في مضيق تايوان.

ورغم أن الصين أوقفت آلية حوار رسمية مع تايوان، أقرت تساي بوجود وسيلة اتصالات لدى الجانبين حالياً لتجنب أي سوء تفاهم.

تصدر

الصبيح أمام

في الوزيرة ، وهو الطلب الذي سيتم التصويت عليه في جلسة خاصة يوم الأربعاء 31 من الشهر الجاري ، فإن كل الشواهد تؤكد أن الصبيح ستنال ثقة تلك المجلس في تلك الجلسة ، نظرا لأن أداءها كان راقيا ورائعا بامتياز ، ونجحت من خلاله في إقناع أعضاء البرلمان بسلامة موقفها ونظافة يدها ، وقدرتها على التوفيق بين مصلحة الوطن والمواطن ، وحماية المال العام ومقدرات الدولة .

وقد أكدت الوزيرة الصبيح خلال الجلسة أنها تتحدث بلغة الأرقام والإحصائيات ومن مصدرها الرسمي وهي وزارة العدل، مشددة على أنها أوضحت كل شيء بشفافية سواء مع وزارتها أو ضدها.

وقالت الصبيح : «أتحدى المستجوبين أن يأتوا بورقة تبين أني تعديت على المال العام ، طوال مدة عملي الوزاري وهي 4 سنوات».

أضافت أنه لا يوجد مسؤول لا يمكنه تنفيذ أحكام القضاء صادرة باسم سمو أمير البلاد، مؤكدة أن المسؤول الذي لا ينفذ الأحكام القضائية يحال إلى محكمة الوزراء.

وأكدت أنها لا تتدخل في الأمور الفنية البحتة، لافتة إلى أن اللجنة الفنية الخاصة بذوي الاحتياجات ، تضم أطباء واستشاريين وأن لجنة التظلم يرأسها عميد كلية الطب ولا يجوز الطعن بها.

واعتبرت الصبيح أن كل الأحكام تم تنفيذها وبالدليل وبالأوراق التي تثبت ذلك ، مؤكدة أنها تطبق الأحكام القضائية دون النظر إلى الأسماء.

وأكدت الوزيرة أن العقود التي لدى وزارتها مصدوبة بموافقة ديوان المحاسبة، معتبرة أن تلك العقود ليس فيها شبهة مخالفة بدليل عدم اعتراض الديوان عليها.

وأشارت إلى أن حسابات الجمعيات التعاونية يتم تدقيقها من جهاز المراقبين الماليين ، وأن نسبة الـ 5 في المئة أتت بمرسوم وليس بقرار من الوزيرة وهي تستقطع من إيرادات الجمعيات.

وقالت إن هناك 100 حكم صدر بحق تجار الإقامات وتم الحصول منهم على نصف مليون دينار، مؤكدة على ملاحقتهم حتى آخر تاجر إقامة.

وشددت الصبيح على التزامها بالدستور ونصوصه وعدم التفريط بالمال العام ، مشيرة إلى أن إيصال المساعدات إلى المحتاجين يتم عبر الباب الشرعي والقانوني.

وقالت إن التساهل في تطبيق القانون وعدم وصول المساعدات إلى من يستحق ، يعد جريمة في حق القواعد القانونية ، متسائلة: هل الجهات الحكومية طبقت القانون أو تجاوزته ؟

ونفت الوزيرة تجميد صرف المساعدات ، مؤكدة عدم منع المساعدات عن المحتاجين، فالمادة 16 من قانون المساعدات الصادر من مجلس الأمة واضح وصريح ، وليس للوزير صلاحية تجميد صرف المساعدات بل هناك لجنة تتولى صرفها.

وكشفت عن أن لجنة صرف المساعدات عقدت 177 اجتماعًا من بينها 43 في عام 2017.

وأشارت الصبيح إلى صرف أكثر من 8 ملايين دينار كمساعدات نقدية في عام 2013، لافتة إلى أنها أوقفت هذا الأمر عند تسلمها الوزارة ، وأصرت على أن يتسلم كل من يستحق المساعدة المبلغ المخصص له عن طريق البنك ، وأحالت موظفين إلى النيابة لوجود شبهة اختلاسات مالية.

وأوضحت أن أوجه المديونيات متعددة ، وأنها دافعت عن أموال المساهمين ووفرت 10 ملايين للمال العام وصوبت الوظائف الإشرافية وتم «تكويتها» ورغم ذلك اتهمت بمحاربة النقابات.

وأكدت أنه بخصوص الجمعيات التعاونية فإن قانون الموردين ساهم في رخص أسعار البضائع وقلل التالف والفاسد منها.

أضافت الصبيح : لقد شددنا الرقابة المالية والإدارية فانخفضت لجان التحقيق من 24 لجنة إلى 8 لجان خلال عامين، مؤكدة تفعيل الضبطية القضائية وإصدار قرارات لتلافي أي أخطاء.

وأشارت إلى أنه خلال أربع سنوات لم يعلن ديوان المحاسبة عن وجود أي مخالفات على أعمالها بشأن المناقصات والتعاقد المباشر، مؤكدة أن ترسية المناقصات تتم وفقًا للقانون.

وفيما يخص جمعيات النفع العام ، قالت الصبيح إن الوزارة ربحت 93 قضية من 107 قضايا في عام 2017، لافتة إلى أن أغلب جمعيات النفع العام لديها أراض تخص أملاك الدولة دون وجود عقود مع وزارة المالية.

وعن تعيين الوافدين ذكرت الوزيرة أن عدد العاملين من الكويتيين في الوزارة يبلغ 7093 بنسبة 96 في المئة، ولدى الوزارة 10 مستشارين كويتيين من المتقاعدين وأساتذة الجامعة يعملون بكل جد وتفان في العمل.

ولفتت إلى تطبيق الوزارة سياسة الإحلال حيث تم إنهاء خدمات 214 شخصًا مقابل تعيين 73.

وعن مخالفات العمل أكدت الوزيرة إيقاف أكثر من سبعة آلاف ملف للشركات بسبب تجاوزها، دون النظر لأسماء أصحاب الشركات، وأن هيئة القوى العاملة سوف تستمر في محاربة تجار الإقامات وتقليص الفساد.

كما كشفت عن التعاقد مع شركة لاختيار العمالة لديها 5500 مركز في 180 دولة ، مؤكدة أن ذلك سوف يغير من خريطة العمالة الوافدة في الكويت.

وأكدت أن عملية سرقة الملفات أو فقدها لم تعد ممكنة حاليًا ، مشيرة إلى أن عدد الموظفين مقارنة بعدد قضايا تقييم الكفاءة وصل إلى 2 في المئة ، وأن نسبة الوافدين العاملين في هيئة القوى العاملة لا تتعدى 1 في المئة فقط.

ورأت الوزيرة أن جميع الملاحظات على وزارة الشؤون ليس بها شبهه تزوير أو اختلاس أو مخالفات جسيمة، لافتة إلى أنه خلال شهرين سيكون هناك تفتيش إلكتروني وذلك حماية لصاحب العمل والمفتش.

وأشارت إلى أن 10 جهات حكومية درست جميع بنود التركيبة السكانية ، وقدمت تقاريرها لمجلس الوزراء الذي وافق عليها ، وطلب استمرار عمل تلك اللجنة الحكومية المشتركة.

وأشارت الوزيرة إلى أن عدد السكان بلغ أربعة ملايين ، منهم مليونان و812 ألف وافد من بينهم مليون ونصف يعملون بالقطاع الخاص و101 ألف بالقطاع الحكومي.

وقالت إن نسبة الوافدين وصلت إلى 70 في المئة من نسبة السكان ، وأن الوزارة فتحت لهم باب المغادرة وعدم تحويل الزوجة في حال طلاقها إلى العمل الأهلي ومغادرة من يعمل بعقود حكومية مؤقتة.

وعن إنجازات هيئة ذوي الإعاقة قالت الصبيح تم تفعيل دور أصدقاء المعاقين واكتمل مشروع المبكتة ، وتقلصت الدورة المستندية وارشفة ودمج ملفات المعاقين وتفعيل خدمة الزيارات المنزلية لعدد 218 معاقا خلال عشرة شهور وإصدار شهادات مدى الحياة لـ 557 معاقا منذ ديسمبر 2017.

وقالت إن عدد اللجان الطبية بلغ 26 لجنة بمشاركة 116 طبيبًا من بينهم 66 استشاريًا من وزارة الصحة ، كما بلغ عدد أعضاء لجان التظلمات 8 أعضاء برئاسة عميد كلية الطب ويتم التقييم بناء على معايير دولية.

وأكدت الصبيح أنه تم صرف 112 مليون دينار لعدد 35 ألف معاق بأثر رجعي، مضيفة أن عدد العاملين الكويتيين بهيئة ذوي الإعاقة يبلغ 2282 ، فيما يبلغ عدد الوافدين 606 منهم 400 في المراكز الطبية.

من جهته أكد النائب الحميدي السبيعي أن الوزارة تسند جميع مشاريعها بالأمر المباشر ، وأن التعاقدات 90 في المئة منها لا يوجد إعلان لها.

وأوضح أن برنامج «أسهل» يكلف الوزارة 15 مليون دينار سنويا ولكن لا توجد معاملة واحدة تم إنجازها عبر هذا البرنامج وهناك 10 آلاف معاملة متوقفة في هيئة القوى العاملة بسبب البرنامج الذي لم يستخدم.

وفي المحور الخاص بالتركيبة السكانية قال السبيعي إنه تم إصدار تصاريح عمل كثيرة لشركات غير فعالة ، منها 600 تصريح لشركة نقل واحدة ، في حين أن أغلب الشركات لا يتم إعطاؤها وفق حاجتها الفعلية.

وذكر أنه منذ 2013 حتى الآن وخلل التركيبة السكانية يزداد ، بسبب تجار الإقامات الذين تدعي الوزيرة محاربتهم ، بينما هم يعملون تحت سمع وبصر الوزارة.

من جانبه أكد النائب خالد العتيبي أن الاستجواب يأتي انتصارا لليتيم والمعاق وللأرملة والمطلقة وللضعاف ، ولكل من حرمته وزيرة الشؤون من حقوقه التي كفلها الدستور.

وأكد أن النواب حاولوا مع الوزيرة مرارا لكن الردود كانت تأتي غير مناسبة لحجم الضرر الذي يلاقيه المواطنون .

أضاف أن الوزيرة ضربت النقابات وقامت بحلها وسيطرت على مجالس الإدارات المنتخبة وعطلت الأحكام القضائية.

وتطرق العتيبي إلى قضية الجمعيات التعاونية ، لافتا إلى أن حل مجالس إدارات الجمعيات تم بسياسة مدروسة ومتعمدة القصد منها خصخصة العمل التعاوني.

من ناحيته قال النائب مبارك الحجرف إن هذا الاستجواب انتظره الشعب ، وجاء بعد التدرج في وسائل الرقابة البرلمانية لكن الوزيرة لم تجب عن الأسئلة . وفي محور التركيبة السكانية قال الحجرف إن المواطنين يبلغون ثلثي الوافدين ، وهذا يؤكد وجود خلل كبير مؤكدا أن وزارة الشؤون صارت مرتعا للوافدين.

وبين الحجرف أن وزارة الشؤون هي من تعرقل عمل شركة الدرة للعمالة المنزلية.

مؤيدا الاستجواب

مليون دينار على مدارس ذوي الإعاقة ، ولا يوجد استفادة منها وكل ما يحدث تنفيع، مشيرًا إلى أن فئة بطيئي التعلم لا يجدون أماكن للتعليم بعد الصف السادس.

وذكر الدقباسي أن هناك معاقين حققوا بطولات ورفعوا اسم الكويت عاليًا والوزارة تقول له لا تجمع بين مكافأة التعلم ومكافأة البطولة.

وذكر الدقباسي أنه وجه للوزيرة 37 سؤالا برلمانيًا، من باب أن النواب مسؤولون عن توصيل معاناة الناس وإيجاد حلول ناجعة لها.

بدوه قال النائب صالح عاشور إنه تم الإعلان عن استجواب الوزيرة ، قبل استقالة الحكومة التي تشكلت بعد 45 يومًا ، وتم إعادة توزيرها وهذا مؤشر خطير وتهميش للمجلس.

وأضاف أنه «يتحتم علينا فزعة نيابية حقيقية لإعادة هيبة مجلس الأمة وأن تحترم الحكومة المجلس وإذا لا تريد ذلك فعليها أن ترحل».

وأوضح أن الوزيرة بينت أن ما تقدمه الدولة هي مساعدات وليست حقا وهذا الأمر مخالف لمواد الدستور الذي نص على أن تكفل الدولة المعونة للمواطنين في الشيخوخة والمرض أو العجز وبالتالي المساعدات واجب على الحكومة وليست منة على الشعب.

وقال عاشور إن المواطن أصبح يشعر بأن الوافد أفضل منه والواقع الذي نعيشه يحتاج إلى وقفة نيابية ، مشيرًا إلى أن الوزارة تبين أن معظم الشعب مدعو إعاقة بينما لا يوجد مدعي إعاقة واحد تم إصدار حكم عليه بذلك.

وبين أن المحافظات ليس لها أن تحصل أموالًا من الجمعيات التعاونية للإنفاق على المنطقة التابعة لهم والخدمات فيه.

وأكد عاشور وقوفه مع الاستجواب ومع طرح الثقة بسبب الألم ومعاناة الأمهات الكويتيات ومن الذل الذي يجدنه في الجهات الحكومية .

معارضا الاستجواب

وأشار إلى أن الاستجواب قد يحرك بعض الأمور والمخالفات ولكنه لا يرقى إلى إعدام سياسي، مؤكدًا أنه لا يجوز إقصاء من يعمل بهذه الطريقة.

من جهتها عبرت النائبة صفاء الهاشم عن شكرها للمستجوبين على رقيهم في طرح محاور الاستجواب، مطالبة بعدم طرح الثقة بالوزيرة لأنها صادقة ونظيفة اليد ودقيقة وحازمة، ولا يوجد عليها شبهات فساد واستيلاء على المال العام.

وأشارت إلى تشابك أكثر من وزارة فيما يخص ملف التركيبة السكانية، معتبرة أن الوزيرة تستحق الصعود على المنصة في كل القضايا التي ذكرت ولكنها لا تستحق طرح الثقة بها.

وقالت إن الوزيرة قامت بتكسير «حنفية» المعاقين وغربلة ملفات الشؤون ووضعت يديها على «بلعوم» الفساد وللأسف تعت محاربتها.

ورأت الهاشم أنه من الظلم تحميل الوزيرة وحدها الخلل في التركيبة السكانية بالكويت، فهناك أعضاء في الحكومة أيضًا يتحملون المسؤولية.

النواب العشرة

ومحمد هايف والحميدي السبيعي وخالد العتيبي ومبارك الحجرف ونايف المرداس وعبدالله فهاد.

وأوضح انه وفقا للمادة (102) من الدستور الكويتي والمادة (144) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فإنه «لا يجوز لمجلس الأمة ان يصدر قرارا بشأن هذا الطلب قبل سبعة أيام من تقديمه».

وأضاف بالقول «وعليه يرجا التصويت على الطلب إلى جلسة خاصة يوم الأربعاء المقبل لمجلس الأمة الموافق 31 من شهر يناير الحالي».

دميثير : الاستجواب

مقتدرة فيها ، وجلسة الاستجواب كانت رائعة وسيكون لها تأثيرها على الجو السياسي في الكويت.

وأوضح أن هذا ثالث استجواب للوزيرة «نقول وفق الله الوزيرة ونشكر المستجوبين على طرحهم المميز».

نواب : أداء

أن استجواب اليوم كان راقيًا والنقاط المثارة فيه تستحق النظر وواضح أنه سيكون استجوابًا ناجحًا بكل المعايير ويشكر عليه الإخوة المستجوبون كما أن رد الوزيرة كان سليمًا ومقنعًا لكثير من النواب.

وأشار إلى أنه لا يجب النظر الاستجواب كأنه أداة للإقصاء السياسي وليس المهم الاستجواب بقدر معالجة ما ذكر فيه.

أضاف أن النواب العشرة الذين قدموا طرح الثقة سيكونون موجودين في الجلسة التي تم تحديدها ونريد أن نكرس ممارسة ديمقراطية صحيحة ويجب ألا يأخذ الاستجواب أبعادا ويتم تضخيمه.

وأوضح النائب محمد الدلال أن الاستجواب كان مهمًا ويحمل في مضامينه قضايا مهمه لأنه يمس الكثير من الأسر والعمالة الوافدة وغيره من المحاور وكان راقيًا.

وبين أن الجميع يشيد بأمانة الوزيرة وهي ردت على الكثير من المحاور بشكل واضح ومهم وسيكون قرارنا يوم الأربعاء.

من جهته استغرب النائب سعدون حماد رفع اسمه من طلب طرح الثقة رغم أنه وقع على الطلب مشيرًا إلى أنه يمكن أن تكون هناك ورقة ثانية.

وأشار إلى أنه من المفترض أن المستجوبين لا يضعون أسماءهم ولا يحجرون على رأي الآخرين مؤكدًا أنه سيرد في الجلسة المقبلة لأنه كان هناك ترتيب بين النواب والحكومة لإفشال الاستجواب وهذا المبدأ مرفوض و«موقفي لم يتغير».

مصر : التحقيق

والذي من جهة عسكرية ، وطلب من السائقين المغادرة».

أضاف ل «بي بي سي» أنه تم اصطحاب والده إلى النيابة العسكرية للتحقيق، وتم إخطار محاميه لحضور التحقيق معه.

وكان عنان فجر السبت مفاجأة بإعلانه عن ترشحه لمنافسة الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، بسبب ما قال عنه إنه «سياسات خاطئة».

وأوضح حازم حسني، المتحدث باسم عنان، أنه سيقدم طلبا للمجلس العسكري بشأن ترشحه للانتخابات الرئاسية المقبلة، مضيفا أنه أعلن نيته فقط ولم يترشح انتظارا لموافقة القوات المسلحة.

وأوضح حسني أن إجراء الاستئذان يأتي بموجب قرار صدر عام 2011 ، يجعل من أعضاء المجلس العسكري وكبار قادة الجيش، وكان عنان آنذاك عضوا به، ضباطا تحت الاستدعاء للخدمة العسكرية.